

الهيئة العامة للتنمية الصناعية في سطور

يأتي هذا الإصدار الجديد لدليل الهيئة العامة للتنمية الصناعية ليواكب ما تشهده جمهورية مصر العربية في الفترة الحالية من تحول نحو المسار الإصلاحي والتنمية في كافة المجالات والقطاعات وانطلاقاً من دور الهيئة العامة للتنمية الصناعية في تنفيذ السياسات الصناعية التي وضعتها وزارة التجارة والصناعة لتحفيز وتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي ووضع وتنفيذ سياسات تنمية الأراضي للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين وتسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على التراخيص الصناعية

لذا تسعى الهيئة العامة للتنمية الصناعية إلى دعم الخطط التنموية الحقيقية طويلة الأمد وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ وتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال دعم الاستثمار الصناعي المصري، وذلك من خلال طرح الهيئة الوحدات الصناعية كاملة المرافق للمستثمرين في مختلف المناطق الصناعية بكافة محافظات جمهورية مصر العربية، والتي يتم تخصيصها لأغراض صناعية متعددة من أجل دفع عجلة الاستثمار والتنمية الصناعية في مصر

وقد تم إعداد هذا الدليل ليكون جسر التواصل بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية والمستثمر والتعريف بدور الهيئة وعرض رؤيتها ورسالتها التي اتخذت منها ميثاق شرف الريادة في تقديم برامج وخدمات متميزة للمستثمرين طبقاً للمعايير القياسية للجودة العالمية لتحقيق رفاهية المواطن والمستثمر وتطوير أداء الخدمات الحكومية وتبسيط إجراءات الحصول عليها وذلك لتحقيق الشفافية والنزاهة للجهاز الحكومي

كما يتناول هذا الدليل الخدمات التي تقدمها الهيئة من خلال مقرها الرئيسي وفروعها ومكتبها بالمحافظات بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها البوابة الإلكترونية للهيئة وأخيراً وسائل الاتصال بالهيئة

عزيزي المستثمر من اجلك اعدنا هذا الدليل الإرشادي لمساعدتك في الحصول على أفضل مستويات الخدمة في أسرع وقت ممكن ويسعدنا تلقي اقتراحاتكم وملاحظاتكم لتحسين أداءنا ونيل رضائكم

والله ولي التوفيق

رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية



الطريق نحو التنمية
المستدامة كإحدى
الركائز الأساسية
لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠



نبذة عن الهيئة

الهيئة العامة للتنمية الصناعية هي هيئة عامة اقتصادية مسنولة عن تنفيذ السياسات الصناعية التي تضعها وزارة التجارة والصناعة والجهات التابعة لها، تحفيز وتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي، وضع وتنفيذ سياسات تنمية الأراضي للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين وتيسير وتبسيط إجراءات حصولهم على التراخيص الصناعية.

الرؤية

النهوض بالصناعة لتصبح مصر من الدول الرائدة صناعيا في الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال تعميق التصنيع المحلي، والتوسع في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمكون التكنولوجي المرتفع، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات العربية والأجنبية

الرسالة

وضع الخطط والآليات اللازمة لترفيق المناطق الصناعية وإنشاء المجمعات الصناعية المتخصصة الداعمة لخطط التنمية المستدامة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف زيادة القيمة المضافة للمنتج الصناعي المصري

الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- استعادة قدرة الصناعة على توفير فرص عمل جديدة.
- زيادة مساهمة النشاط الصناعي في إجمالي الدخل المحلي وعوائد الصادرات.
- تعميق التصنيع المحلي.

أنشطة وخدمات الهيئة

١ - خدمات الأراضي والوحدات الصناعية:

- تخصيص الأرض / وحدة صناعية (من خلال خريطة الاستثمار الصناعي).
- استئناف التعامل على قطعة أرض / وحدة صناعية.
- ضم قطعة أرض / وحدة صناعية أو أكثر.
- تنازل عن قطعة أرض / وحدة صناعية.
- فصل الأراضي والوحدات الصناعية.
- طلب الحصول على مهلة إضافية لإثبات الجدية للأراضي الصناعية / الوحدات الصناعية.

٢ - الخدمات الهندسية (رخص البناء):

- بيان صلاحية.
- ترخيص بناء (جديد - تعديل - إضافة - تغطية ...).
- طلب توصيل عداد كهرباء/عداد مياه إنشائي لرخصة صادرة من الهيئة.
- طلب توصيل المرافق الدائمة (مياه - كهرباء).
- صورة طبق الأصل من رخصة البناء أو بدل فاقد.
- صورة طبق الأصل من رخصة البناء والرسومات الهندسية أو بدل فاقد.
- طلب نسبة بنائية خاصة / ارتفاعات.
- خطاب موجه إلى التأمينات الاجتماعية.
- طلب تعديل إداري أو إثبات تنازل على الرخصة.
- طلب تعديل فني لرخصة البناء.
- خطاب موقف تنفيذي من أي جهة (محافظة أو جهاز).
- طلب تجديد رخصة البناء.
- طلب تصالح.
- رخصة الهدم.

٣ - خدمات رخص التشغيل:

- إصدار رخصة التشغيل بنظام الإخطار (أول مرة / تعديل فني أو إداري / متابعة سنوية).
- إصدار رخصة التشغيل بنظام المسبق (أول مرة / تعديل فني أو إداري / متابعة سنوية).
- بدل فاقد / تالف / صورة طبق الأصل.
- إلغاء رخصة التشغيل.

٤- خدمات السجل الصناعي والموافقات:

١. إصدار شهادة القيد بالسجل الصناعي (أول مرة / تعديل فني او ادارى / تجديد).
 ٢. صورة طبق الأصل من السجل الصناعي الدائم.
 ٣. نسخة مترجمة من السجل الصناعي الدائم.
 ٤. شهادة البيانات.
 ٥. بدل فاقد من السجل الصناعي الدائم.
 ٦. سجل صناعي مشروط.
 ٧. شطب قيد السجل الصناعي.
٨. اعتماد الفواتير الخاصة باستيراد خطوط الإنتاج / جزء من خطوط الإنتاج لمنشأة صناعية.
 ٩. اعتماد الفواتير الخاصة باستيراد خامات بدء التشغيل ١٦% أو مستلزمات الإنتاج.
 ١٠. طلب تحديد أو تعديل كمية الاستهلاك السنوي من الغاز الطبيعي.
 ١١. تجديد / تعديل موافقة إقامة المنشآت الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة قبل صدور قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧.

٥- خدمات التصنيع المحلي:

١. التخفيضات الجمركية لمنتج لم يسبق دراسته.
 ٢. التخفيضات الجمركية لمنتج سبق دراسته.
 ٣. خطاب إفراج جمركي مؤقت.
 ٤. خطاب إفراج جمركي لمد الإفراج المؤقت.
 ٥. صورة طبق الأصل / بدل فاقد من خطابات الإفراج الجمركي.
 ٦. حساب نسبة القيمة المضافة المحلية لاستخراج شهادة المنشأ لمنتج لم يسبق دراسته.
٧. حساب نسبة القيمة المضافة المحلية لاستخراج شهادة المنشأ لمنتج سبق دراسته.
 ٨. تحديد ما ينتج محلياً من الاحتياجات الخاصة بالمصالح والهيئات الحكومية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام.
 ٩. حساب نسبة المكون الصناعي المصري للمناقصات الحكومية.
 ١٠. حساب نسبة المكون الصناعي المصري في المنتجات للحصول على المساندة التصديرية.

٦- خدمات حماية البيئة:

١. الإفراج الجمركي عن المواد الكيماوية الواردة على قوائم وزارة الصناعة والتجارة.
 - أ. (شحنة بشحنة) شحنة متواجدة فعلياً في الجمارك.
 - ب. (للشركات التجارية) لصالح الشركات الصناعية.
 - ج. (الإفراج السنوي عن المواد الكيماوية للخطرة).
 ٢. خدمات حماية البيئة.
 ٣. تحديد الاحتياجات السنوية للمواد الكيماوية الخطرة الواردة على قوائم جهات خارجية أخرى (الحماية المدنية - الأمن العام - الإدارة المركزية لشئون الصيدلة).
٤. خطابات الإفادة للشركات الصناعية المستوردة للمخلفات المصرح باستيرادها وغير واردة على قوائم المخلفات المحظور دخولها كمستلزم إنتاج لهذه الشركات (كمخلفات البلاستيك - الورق... إلخ).
 ٥. استلام ومراجعة وتقييم دراسات العرض البيئي للأنشطة الصناعية منخفضة المخاطر وإصدار موافقات بينها لها.
 ٦. استلام ومراجعة وتقييم دراسات تقييم الأثر البيئي للأنشطة الصناعية عالية المخاطر.
 ٧. توفيق أوضاع الشركات الصناعية المقامة وتعمل قبل قانون البيئة للأنشطة الصناعية عالية المخاطر.



نبذة عن قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٧

- القانون ولائحته التنفيذية يمثلان نقلة نوعية في تاريخ الصناعة المصرية للأسباب التالية:
- تنظيم استخراج التراخيص الصناعية طبقاً لدرجة المخاطر الناتجة عن ممارسة الأنشطة الصناعية ويهتم تحديداً بالسلامة والبيئة والصحة والأمن.
- تذليل كافة العقبات التي تواجه التنمية الصناعية في مصر عن طريق:
 ١. توحيد الجهة الإدارية المختصة للتعامل مع المستثمر لتكون الهيئة العامة للتنمية الصناعية بدلاً من عدد كبير من الجهات.
 ٢. تقليص إجراءات الحصول على التراخيص لتستغرق شهر على الأكثر بدلاً من عامين.
 ٣. تيسير اشتراطات الحصول على التراخيص لتكون طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والمعايير العالمية.
 ٤. تفعيل اللامركزية من خلال توفير خدمات الحصول على التراخيص من فروع الهيئة في محافظات مصر بجانب الخدمات الأخرى التي تقدمها الهيئة.
 ٥. سرعة التنفيذ من خلال ميكنة الإجراءات ليتمكن المستثمر من الحصول على كافة خدمات التراخيص من خلال بوابة الهيئة الإلكترونية.

- تصدر التراخيص الصناعية غير محددة المدة، ويكون الحصول على التراخيص إما بنظام الترخيص بالإخطار للمنشآت قليلة المخاطر، او بنظام الترخيص المسبق للمنشآت عالية المخاطر.
- في نظام الترخيص بالإخطار يقوم المستثمر بإخطار الهيئة العامة للتنمية الصناعية باستيفانه لكافة الاشتراطات المطلوبة لممارسة نشاطه وبناء على ذلك تصدر الهيئة الترخيص في مدة لا تتجاوز أسبوع، ويحق للمستثمر مباشرة نشاطه فور إخطار الهيئة ببدء ممارسة نشاطه وتلتزم الهيئة بمعاينة المنشأة في خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً.
- بينما في نظام الترخيص المسبق يتقدم المستثمر للحصول على الترخيص بناء على استيفانه لكافة الاشتراطات المطلوبة لممارسة نشاطه وتقوم الهيئة بمعاينة المنشأة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التقدم وتصدر الترخيص بناء على هذه المعاينة.
- كما يقدم القانون ولانحته للمستثمر فرصة الاستعانة بمكاتب الاعتماد المسجلة لدي الهيئة للتأكد من استيفاء الاشتراطات والمستندات اللازمة للحصول على التراخيص، وتصدر مكاتب الاعتماد بناء على هذه المراجعة شهادة اعتماد تكون مقبولة لدي الهيئة لإصدار التراخيص الصناعية.
- يقدم القانون تسهيلات مميزة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- وينظم القانون عمل لجان للتظلمات يرأس كل منها أحد نواب رئيس مجلس الدولة لنظر التظلمات الخاصة بالتراخيص ومكاتب الاعتماد المتعلقة بتطبيق القانون.

نبذة عن قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ والحثه التنفيذية رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٢١

الهيئة هي الجهة المسنولة عن تنظيم النشاط الصناعي في جمهورية مصر العربية، وإدارة شؤونه، وتنفيذ السياسات الصناعية التي تضعها الوزارة المختصة والجهات التابعة لها، ووضع وتنفيذ سياسات تنمية الأراضي للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين، وتيسير حصولهم على التراخيص الصناعية ولها على سبيل المثال:

١. دراسة التشريعات المتعلقة بالصناعة واقتراح ما تراه في شأنها.
٢. إعداد دراسات ومخططات التنمية الصناعية قطاعيا وجغرافيا، ومتابعة وتشجيع تنفيذها.
٣. وضع السياسة العامة والخطط اللازمة لتنمية المناطق الصناعية، واتخاذ ما يلزم لتنميتها وتطويرها مباشرة أو بواسطة تراخيص أو عقود تنمية أو عقود تطوير مع القطاع الخاص.
٤. تحديد الأنشطة والمنتجات الصناعية، وكذلك الأنشطة الخدمية المرتبطة بها التي يتم مزاولتها في المناطق الصناعية بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة والمحافظات وغيرها من جهات الدولة والقطاع الخاص، وكذلك تحديد الأنشطة الصناعية التي يحظر مزاولتها أو تلك التي لا تجوز مزاولتها إلا بشروط خاصة.
٥. تتولى الهيئة إنشاء فروع ومكاتب لها على مستوى الجمهورية، يتوافر في كل منها عدد كاف من الموظفين المؤهلين في التخصصات المختلفة، وذلك بما يضمن قيام الهيئة باختصاصاتها المنصوص عليها في القانون.
٦. تقوم الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتأكد من تكامل الخريطة الصناعية والخريطة الاستثمارية وعدم وجود تعارض بينهما في عرض فرص الاستثمار الصناعي على المستثمرين، ومتابعة التحديث الدائم بين الخريبتين عن طريق الربط الإلكتروني أو التحديث الدوري كل ستة أشهر.

صندوق دعم و ترفيق و تطوير المناطق الصناعية

يؤكد القرار الجمهوري رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٥ وقانون ٩٥ لسنة ٢٠١٨ المعين بإنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية على دور الهيئة في تحفيز وتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي ووضع وتنفيذ سياسات تنمية الأراضي للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين

وفي ضوء ذلك، قامت الهيئة بإنشاء صندوق لدعم وترفيق وتطوير المناطق الصناعية بموجب القوانين سالفة الذكر، ليقوم بتدعيم أسعار الأراضي والأنشطة الخدمية بالمنطقة مما يؤدي الى زيادة قدرة المناطق الصناعية على جذب الاستثمارات ويحقق أهداف الهيئة في دعم وتعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة بجمهورية مصر العربية

ويكون للصندوق وفقاً للمادة رقم ١٦ بقانون ٩٥ لسنة ٢٠١٨، أن يتولى المهام الآتية:

أولاً: دعم ترفيق البنية الأساسية للمناطق الصناعية (صرف - مياه - طرق - كهرباء - غاز طبيعي...الخ).

ثانياً: دعم أسعار الأراضي والأنشطة الصناعية الإنتاجية والخدمية بالمناطق الصناعية.

ثالثاً: دعم سياسات تشجيع الصناعة وذلك لجذب الاستثمارات وتشجيع القدرة التنافسية للمناطق الصناعية بالداخل والخارج.

ويكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة، ويتم تشكيل مجلس إدارة الصندوق بقرار من وزير الصناعة والتجارة على النحو التالي:

- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية (رئيساً).
- نائبان لرئيس مجلس الإدارة.
- ممثل عن مجلس الدولة.
- ممثل عن وزارة التجارة والصناعة.
- ممثل عن وزارة المالية.
- ممثل عن وزارة التنمية المحلية.
- أعضاء من ذوي الخبرة.

شركاء الهيئة

١. شركة التنمية الصناعية

- تأسست عام ٢٠١٧ بغرض أن تكون الذراع التنفيذي للهيئة في مجال ادارة وتطوير المناطق الصناعية.
- ادارة عمليات التشغيل (أمن وحراسة - تخلص من النفايات - صيانة المساحات الخضراء) وصيانة البنية التحتية للمناطق أو المجمعات الصناعية.
- تقديم الخدمات المختلفة بكل منطقة صناعية / مجمع صناعي (لوجستية - تطوير الإنتاج - التدريب - التسويق).

٢. مكاتب الإعتماد

- مراجعة وتقييم الاشتراطات المجمععة في التراخيص للمنشآت (منشورة على موقع الهيئة).

٣. المطور الصناعي

- شركات قطاع خاص أتاحت لها الهيئة أراضي صناعية من خلال مناقصات عالمية، تقوم ب:-
- ترفيق وتطوير المنطقة (طرق - مياه - صرف - كهرباء - غاز... الخ)، إدارة المنطقة وتقديم الخدمات اللوجيستية والأمنية وأعمال الصيانة، التسويق والترويج للمجمع الصناعي محلياً وعالمياً.

الموقع الإلكتروني للهيئة

قامت الهيئة بإنشاء موقع إلكتروني يتضمن عرض لكافة الخدمات التي تقدمها الهيئة وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات وإطلاع المجتمع الصناعي على أهم الأحداث والأخبار والتيسيرات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين بما يضمن سرعة الأداء وتقليل الوقت والتكلفة وتقديم الخدمات بكفاءة عالية وبصورة حضارية و متكاملة للصناع والمستثمرين تسهم في جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية داخل السوق المصرية خلال المرحلة المقبلة.

الرئيسية عن الهيئة خدمات المستثمرين تطوير المناطق المركز الإعلامي أبحاث

IDA Industrial Development Authority
الهيئة العامة لتنمية قطاع الصناعة
EGEA

عن الهيئة

الهيئة العامة لتنمية القطاع الصناعي مسؤولة عن تنفيذ السياسات الصناعية التي وضعها وزارة التجارة والصناعة للحزب وتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي ووضع وتنفيذ سياسات تنمية الأراضي للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين، وتسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على التراخيص الصناعية.

الخدمات الإلكترونية

في إطار حرص الهيئة العامة لتنمية القطاع الصناعي على توفير كافة التيسيرات الممكنة لراحة المستثمرين، يسعدنا أن نقدم خدمات الهيئة الإلكترونية والتي ستساهم بشكل فعال في اختصار الوقت والجهد وبالتالي دعم القطاع الصناعي المصري وهو محور عمل الهيئة.

الخدمات الإلكترونية

منصة الطلبات والعروض APIP

المطور الصناعي

طرح الوحدات/الأراضي / المجمعات الصناعية

دليل ممارسة النشاط الصناعي

خريطة الاستثمار الصناعي



مركز خدمة العملاء

تم إنشاء مركز خدمة العملاء ليكون إحدى أدوات التيسير على المستثمر بالرد على الاستفسارات أو تلقي الشكاوى أو المقترحات لتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة.

الخدمات التي يقدمها مركز خدمة العملاء:

- تمكين المستثمر من التواصل مع الهيئة والحصول على المعلومة في أي وقت.
- توفير كافة المعلومات حول خدمات الهيئة وإقامة مشروع صناعي والمستندات اللازمة لذلك.
- توفير كافة المعلومات للمستثمر في أي وقت وبأيسر الوسائل.
- تمكين المستثمر من التعرف على موقف خدمته في أي وقت.
- المساهمة في تحسين منظومة أداء الخدمات للمستثمرين وخدمة العملاء.
- توفير حلول لشكاوى المستثمرين في أقل وقت.



قنوات التواصل مع مركز خدمة العملاء:

١. الخط الساخن ١٩٧٨٠
٢. بوابة شكاوى مجلس الوزراء
٣. الصفحة الرسمية للهيئة على موقع Facebook

خدمات الفروع

١. خدمات رخص التشغيل:

- إصدار رخصة التشغيل بنظام الإخطار (أول مرة / تعديل فني او إدارى / متابعة سنوية).
- إصدار رخصة التشغيل بنظام المسبق (أول مرة / تعديل فني او إدارى / متابعة سنوية).
- بدل فاقد / تالف / صورة طبق الأصل.
- إلغاء رخصة التشغيل.

٢. خدمات السجل الصناعي:

- إصدار شهادة القيد بالسجل الصناعي (أول مرة / تعديل فني او ادارى / تجديد).
- صورة طبق الأصل من السجل الصناعي الدائم.
- نسخة مترجمة من السجل الصناعي الدائم.
- شهادة البيانات.
- بدل فاقد من السجل الصناعي الدائم.
- سجل صناعي مشروط.
- شطب قيد السجل الصناعي.
- اعتماد الفواتير الخاصة باستيراد خطوط الإنتاج / جزء من خطوط الإنتاج لمنشأة صناعية.
- اعتماد الفواتير الخاصة باستيراد خامات بدء التشغيل ١٦٪ أو مستلزمات الإنتاج.
- طلب تحديد أو تعديل كمية الاستهلاك السنوي من الغاز الطبيعي.



فروع الهيئة

العنوان	اسم الفرع	م
٤٢ محور السلام - القاهرة الجديدة	فرع إقليم القاهرة الكبرى (التجمع الخامس)	١
المبنى الإداري محافظة القاهرة - جراج الأوبرا - ميدان الأوبرا أمام تمثال ابراهيم باشا بالعتبة - مركز التميز لخدمات التجار التابع للغرفة التجارية بالقاهرة - الدور الأول	فرع وسط القاهرة (الأوبرا)	٢
مجمع خدمات الاستثمار بمحافظة القاهرة - طريق صالح سالم	فرع شرق القاهرة (صالح سالم)	٣
مبنى اتحاد الصناعات (ماسبيرو)	فرع القليوبية (اتحاد الصناعات)	٤
مجمع خدمات الاستثمار مدينة الانتاج الاعلامي	فرع أكتوبر (دريم)	٥
مبنى جمعية مستثمري مدينة العاشر من رمضان - أمام حديقة الكفراي	فرع العاشر من رمضان	٦
مجمع خدمات محافظة المنوفية (محور المنطقة الصناعية السابعة - الطريق الإقليمي كفر داود - السادات)	فرع السادات	٧
مجمع خدمات الاستثمار بالمنطقة الحرة بالعامرية - محافظة الإسكندرية	الإدارة العامة لإقليم الإسكندرية	٨
المجمع الصناعي بالحي الثاني - مدينة المحلة - بجوار نادي الصيد	فرع المحلة الكبرى	٩
مركز خدمات المستثمرين بجوار المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية - طريق مصر إسماعيلية الصحراوي	فرع إقليم القناة (الإسماعيلية)	١٠
مجمع خدمات الاستثمار - بورسعيد - شارع محمد علي	بورسعيد	١١
مجمع خدمات الاستثمار ديوان عام محافظة أسيوط - الدور السابع	الإدارة العامة لوسط الصعيد (أسيوط)	١٢

فروع الهيئة

العنوان	اسم الفرع	م
مجمع خدمات الاستثمار بسوهاج بجوار مبنى البريد بالدور الثاني	الإدارة العامة لجنوب الصعيد (سوهاج)	١٣
المجمع الصناعي بمنطقة بياض العرب - المبنى الإداري - الدور الثاني - محافظة بني سويف	الإدارة العامة لشمال الصعيد (بني سويف)	١٤
مول تاون سنتر بالقطعة ٢/٣٧ مركز خدمات الحي الأول - امام مركز الشباب - بجوار المعهد الأزهري - مدينة بدر	فرع بدر	١٥
مبنى مجلس المدينة ٢ شارع محمود فهمي النقراشي - قسم الحريري	فرع الزقازيق	١٦
المبنى الإداري بمنطقة مبارك الصناعية	فرع قويسنا	١٧
مبنى المحافظة - بالدقهلية - مدخل ٦ - الدور الثالث	الإدارة العامة لإقليم الدلتا (المنصورة)	١٨
مجمع خدمات الاستثمار بالمنيا بالمطاهرة شرق	فرع المنيا	١٩
شارع المواقف مركز خدمات الاستثمار بجوار مصلحة الأحوال المدنية	فرع قنا	٢٠
الدهار مبنى شبكات ومرافق المحافظة بديوان عام محافظة البحر الأحمر الدور الأرضي	فرع البحر الأحمر (الغردقة)	٢١
ديوان عام المحافظة (الدور الرابع)	فرع الأقصر	٢٢
مبنى خدمات المستثمرين مركز الخارجة الدور الثاني	فرع الوادي الجديد	٢٣
مبنى ديوان عام المحافظة أسوان - الدور الخامس	فرع أسوان	٢٤
ديوان عام المحافظة مبنى إدارة هيئة الاستثمار الدور الثالث	فرع كفر الشيخ	٢٥
مبنى مديرية الإسكان الجديد الدور الثاني	فرع الاسكندرية (البحيرة)	٢٦

مكاتب الهيئة

م	اسم المكتب	عنوان المكتب
١	مكتب أكتوبر (cpc)	المبنى الإداري بمجمع CPC الصناعي قطعة ٢ المنطقة الصناعية بالتوسعات الشمالية وامتدادها مدينة ٦ أكتوبر محافظة الجيزة
٢	مكتب دمياط	دمياط الجديدة - الحى الأول مجاورة الخامسة عمارة رقم (٤) شقة (٣)
٣	مكتب جمصة	مجمع خدمات الاستثمار بجمصة
٤	مكتب العريش	ديوان عام المحافظة رقم (٢)

 +(202)25370360
 +(202)25370337
 info@ida.gov.eg
 www.ida.gov.eg

 /ida_egypt
 /IDA_Egypt
 19780